

تصنيع بعض المواد اللازمة لصناعة الأدوية بالإضافة الى تخطيط الشركة الوطنية لصناعة الاعلاف لاقامة مصنع لانتاج الفيتامينات للاعلاف والاستفادة من بعض المواد المتاحة مثل الدم في المسلخ والنفايات .

يتبين لنا أن هناك محاولات من قبل المصانع والشركات في الضفة الغربية للتحايل على صعوبات استيراد المواد الخام ، وذلك عن طريق وساطة الوكلاء الاسرائيليين ، أو عن طريق التفكير بإنشاء مصانع لانتاج بعض المواد الضرورية للصناعة . وواضح أن السلطات الاسرائيلية تعمل ما في وسعها لضرب صناعة الضفة وعرقلة تطورها ، إلا أنه واضح أيضاً أنه رغم كافة الصعوبات والجهود المبذولة من أجل تحقيق ذلك ، فإن الصناعة العربية ما زالت قادرة على الاستمرار .

رأس المال

من الصعب الحصول على ارقام دقيقة تتعلق برؤوس أموال المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية ، وذلك بسبب تداخل رأس مال المصنع مع الرأسمال الشخصي خصوصاً في الشركات الخاصة . كما أن الأرقام المسجلة عادة هي أصغر مما في الواقع ، وذلك بقصد التهرب من ضريبة الدخل المفروضة على هذه المصانع . ورغم أن الأرقام التي حصلنا عليها ليست دقيقة ، فإنها مؤشر واضح لتطور استثمار رؤوس الأموال الكبيرة في الضفة الغربية بعد ١٩٦٧ ، بالمقارنة مع تدني حجم الاستثمارات حتى تلك السنة . حيث لم يتجاوز عدد المنشآت الصناعية الكبيرة ، ١١ منشأة ، وبيّن الجدول رقم ١٠ تطوراً واضحاً في عدد هذه المؤسسات ، بالإضافة الى نمو حجم الرأسمال المستثمر في المشاريع الجديدة مقارنة بما كان قبل الاحتلال ، مما يدل على مدى عرقلة السلطة الاردنية قيام مثل هذه المشاريع في السابق .

وقد بدأ كثير من المصانع عمله كشركات عادية ، ثم تحولت الى مساهمة خاصة ، ثم الى عامة ، كما هو الحال مع شركات الأدوية^(٣٤) ، ومصنع الالكترود^(٣٥) .

وتعتمد المصانع الجديدة على مساهمة أكثر من شخص كما يوضح الجدول رقم ١ وذلك لأن الصمود في وجه منافسة الشركات الاسرائيلية يتطلب رؤوس أموال تفوق امكانيات الافراد . فمثلاً ، بلغ عدد المساهمين في شركة جاما للمواد الكيماوية ٧ أشخاص ، وفي الشركة العربية للاعلاف ، ١٨ شخصاً ، وحتى مصنع البلاط للضفتين الذي انتهى به المطاف ليكون شركة خاصة ، بدأ عمله سنة ١٩٧٦ كشركة مساهمة .

وقد لعب الانخفاض المستمر لليرة الاسرائيلية دوراً في استثمار رؤوس الأموال المتاحة في مشاريع صناعية ، بالإضافة الى تحديث مستمر في هذه المشاريع . وفي كثير من الأحيان يكون المساهمون من ذوي الدخل المحدود ، مما يؤدي الى عدم القدرة على منافسة الصناعة الاسرائيلية وقد استطاعت بعض مصانع الضفة الغربية الصمود أمام هذه المنافسة بسبب رأسمالها الضخم الذي ساعد في تطوير وتحديث الاجهزة والمعدات بالإضافة الى القدرة على تخفيض قيمة المبيعات حسب متطلبات السوق . إلا أن امكانية الاستثمارات الكبيرة في الضفة الغربية تظل محدودة ، بعكس ما هو قائم في اسرائيل . كما أن الصناعة الاسرائيلية تتمتع بدعم السلطات الحكومية لها ، في الوقت الذي تفتقر صناعة الضفة الى أي دعم أو تشجيع .